

مجلة الاجتهاد القضائي _____ العدد الرابع عشر – أبريل 2017

المجلس الوطني لحماية المستهلك (الإطار القانوني والمهام)

تاريخ القبول النهائي: 16 مارس 2017

تاريخ استلام المقال: 01 مارس 2017

الباحث محمد غليسي طلحة

الدكتورة أمال يعيش تمام

طالب دكتوراه في الحقوق

أستاذة محاضرة "أ"

leghlissi@yahoo.fr

dr.amelyt@gmail.com

جامعة محمد خيضر - بسكرة (الجزائر)

الملخص:

عرفت الجزائر تحولات اقتصادية كبيرة بدخولها نظام الاقتصاد الحر المبني على اقتصاد السوق والذي يعتمد بالأساس على القطاع الخاص، مما نتج عنه تنوع في السلع والخدمات أمام المواطن. وبالنظر لجشع التجار والأعوان الاقتصاديين، أصدر المشرع الجزائري جملة من التشريعات التي تهدف في مجملها لتوفير ضمانات كافية لحماية المستهلك، ومن بينها النص في قانون حماية المستهلك رقم 09-03 على إنشاء المجلس الوطني لحماية المستهلك، وأتبعه بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 12-355 الذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني لحماية المستهلك واختصاصاته. ومن خلال هذه الدراسة سنحاول البحث في مدى نجاعة هذه الهيئة المستحدثة في حماية المستهلك.

مقدمة:

أصبح العالم اليوم فعلا قرية صغيرة في ظل نظام العولمة، التي اكتسحت كل المجالات، فاستغلها الانسان في تذليل الصعوبات التي تعرقل جوانب عديد من حياته، لا سيما منها الاقتصادية والمالية، ففي ظل واقع أصبح فيه الانفتاح الاقتصادي أمرا مفروضا علينا، ولا مفر لنا منه، ومع اشتداد المنافسة بين مختلف المتدخلين في عملية الاستهلاك، لاستقطاب عدد اكبر من المستهلكين، زاد التسابق نحو جمع الثروة دون مراعاة لضوابط المنافسة وعلى حساب صحة الأفراد وما تقتضيه الاخلاق التجارية، فكثفت عديد الدول من طرق وآليات حماية وتحصين المستهلكين من جشع التجار والاقتصاديين، من خلال سن مجموعة من القوانين والتنظيمات التي تساعد على تكريس هذه الحماية. والمشرع الجزائري بدوره سائر هذا التطور على غرار بقية الدول، من خلال إصداره للقوانين والتنظيمات ذات الصلة، كان آخرها القانون رقم 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، والذي تضمن جملة من القواعد والإجراءات التي من شأنها المساهمة في حماية وضبط علاقة المستهلك بالمتدخل، فكان من جملة استحداث المجلس الوطني لحماية المستهلك، الذي جسد بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12-355.

والجدير بالذكر أن المشرع سبق له النص على إنشاء هذا المجلس بموجب القانون رقم 89/02

المتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك في المادة 24 منه، والذي أتبعه بصدر المرسوم التنفيذي رقم 89/02 مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع _____ جامعة محمد خيضر بسكرة



92-272 المحدد لتكوين المجلس واختصاصاته، الأمر الذي يدفعنا للتساؤل من خلال هذه الدراسة في إطار الإشكالية التالية عن:

ما هي الإسهامات المرجوة من التمسك بإنشاء المجلس الوطني لحماية المستهلكين في إطار تعزيز سياسة حماية المستهلك من جهة، في ظل السعي نحو توسيع ودعم الاستثمار لجبر تراجع الوضع المالي للدولة من جهة أخرى، والذي يستتبعه بالضرورة الزيادة والتنوع في السلع والخدمات واتساع نطاق المنافسة؟

للإجابة على هذه الإشكالية قسمنا الدراسة إلى محورين:
المحور الأول خصصناه للنظام القانوني للمجلس الوطني لحماية المستهلك.
أما المحور الثاني فخصص لدور هذا المجلس في سياسة حماية المستهلك.
هذا ما سيتم التفصيل فيه على النحو التالي:

المحور الأول: النظام القانوني للمجلس الوطني لحماية المستهلك

نص المشرع الجزائري في القانون رقم 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، على إنشاء المجلس الوطني لحماية المستهلكين، المنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12-355، والذي سبق أن تناوله بموجب المرسوم التنفيذي رقم 92-272 الملغى كما سبق الذكر، الأمر الذي يستلزم التطرق للنظام القانوني للمجلس الوطني لحماية المستهلكين بموجب هذا الأخير (أولا)، ثم الوقوف عند النظام القانوني للمجلس الحالي (ثانيا).

أولا: المجلس الوطني لحماية المستهلكين المنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 92-272
أنشئ المجلس الوطني لحماية المستهلك لأول مرة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 92-272، وذلك تطبيقا لنص المادة 24 من القانون رقم 89-02 المتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك الملغى.
وهو هيئة ذات طابع استشاري؛ تبدي آراء في المسائل المتعلقة بتحسين الوقاية من المخاطر، التي قد تحملها المنتجات والخدمات المقدمة للمستهلك، وما ينجم عنها من أضرار، كما يُعد برامج المساعدة المقررة لصالح جمعيات المستهلكين وتنفيذها، والعمل على إعلام المستهلكين وتوعيتهم في كل المسائل المرتبطة بنوعية السلع والخدمات، التي يعرضها عليه الوزير المكلف بالتنوع، أو أي هيئة أو مؤسسة معنية أو يعرضها (06) ستة من أعضائه على الأقل.¹

أما في ما يخص تشكيل المجلس، فهو يتكون من ممثلين عن بعض الوزارات ذات الصلة بالرقابة على المنتجات وحماية صحة المستهلك، كوزارة الفلاحة والصناعة والصحة و...، والمدير العام للمعهد الجزائري لضبط لمقاييس والملكية الصناعية، والمدير العام للغرفة الوطنية للتجارية، مدير المركز

¹ - وهذا طبقا لنص المادتين 03 و02 من المرسوم التنفيذي رقم 92-272، المؤرخ في 06-06-1992، الذي يحدد تكوين المجلس الوطني لحماية المستهلكين واختصاصاته، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52 المؤرخ في 08-06-1992، وأنظر: زوبير أرزقي، حماية المستهلك في ظل المنافسة الحرة، رسالة ماجستير في القانون فرع المسؤولية المهنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2011، ص 152.

د. أمال يعيش تمام / ب. محمد غليسي طلحة - جامعة بسكرة (الجزائر)

الجزائري لمراقبة النوعية والرمز، بالإضافة إلى عشرة⁽¹⁰⁾ ممثلين عن جمعيات حماية المستهلك وسبع (07) خبراء مؤهلين حول نوعية المنتوجات والخدمات، يختارهم الوزير المكلف بالنوعية،¹ ويتم انتخاب رئيس المجلس ونائبيه من طرف أعضاء المجلس وهذا بأغلبية الأصوات.²

وقد نُظِم المجلس الوطني لحماية المستهلك بموجب المرسوم التنفيذي 92-272 في لجنتين:

1- لجنة نوعية المنتجات والخدمات وسلامتها.

2- لجنة إعلام المستهلك والرمز والقياس.³

تميز المجلس الوطني لحماية المستهلك المنصوص عليه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 92-272

الملف بـ:

أ- محدودية صلاحياته: التي حصرها في أربع نقاط طبقا للمادة 03 منه، والتي تتخذ طابع استشاري غير الزامي، أي أنه لا يصدر قرارات، بل يقتصر دوره على مجرد إبداء آراء تتعلق بحماية صحة المستهلك أساسا⁴ ما أثر

على دوره وفعاليته في مجال حماية المستهلك.⁵

ب- كما تضمن 16 مادة فقط مما يوحي بعدم ايلائه الأهمية اللازمة، مقارنة بموضوع ومجال الحماية من جهة، وبالأهداف المفروض تحقيقها في هذا الإطار من جهة أخرى.

ج- الوجود القانوني للمجلس والغياب الهيكلي أو الواقعي له، أي منذ النص على إنشائه لم تجسد هذه النصوص على أرض الواقع، الأمر الذي يفسر نص المشرع على استحداث هذا المجلس مجددا في القانون رقم 09-03 باستخدامه لعبارة "ينشأ" مجلس وطني لحماية المستهلكين...

ثانيا: المجلس الوطني لحماية المستهلكين المنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12-355

بناء على صدور القانون رقم 09-03 المتعلق بحماية المستهلك، أنشأ المشرع الجزائري المجلس الوطني لحماية المستهلكين، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12/355، الذي تناول تشكيل المجلس واختصاصاته على النحو الذي سنبينه.

1- الأساس القانوني للمجلس الوطني لحماية المستهلكين:

يستند المجلس الوطني لحماية المستهلك أساسا على القانون رقم 09-03 المتعلق بحماية المستهلك، ولا سيما المادة 24 منه والتي جاء فيها:

¹ - المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 92-272، المحدد لتشكيلة المجلس الوطني لحماية المستهلكين واختصاصاته.

² - طبقا للمادة 7 و9 من نفس المرسوم.

³ - طبقا للمادة 08 من نفس المرسوم.

⁴ - صياد الصادق، حماية المستهلك في ظل القانون الجديد رقم 09/03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، مذكره ماجستير، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة 2014، 1، الجزائر، ص 104.

⁵ - شعباني نوال، إلزام المتدخل بضمان سلامة المستهلك في ضوء قانون حماية المستهلك وقمع الغش، مذكره ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012، ص 162.

"ينشأ مجلس وطني لحماية المستهلكين، يقوم بإبداء الرأي، واقتراح التدابير التي تساهم في تطوير وترقية سياسات حماية المستهلك.

تحدد تشكيلة المجلس واختصاصاته عن طريق التنظيم".¹

إن إعلان المشرع عن إنشاء مجلس وطني لحماية المستهلكين بموجب المادة 24 المذكورة أعلاه، قد سبق النص عليه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 92-272، الذي تم إلغائه صراحة بصدور المرسوم التنفيذي رقم 12-355 المتضمن إنشاء المجلس الوطني لحماية المستهلكين، في نص المادة 26 منه، والذي مهد لإلغائه أيضا القانون رقم 09-03 في المادة 94² منه، والتي نص فيها على إلغاء أحكام القانون 89-02 المؤرخ في 07-02-1989 المؤسس الأول لهذا المجلس، والمتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك، مع الإبقاء على النصوص التطبيقية سارية المفعول _ و منها المرسوم رقم 92/272_ إلى حين صدور النصوص التطبيقية للقانون 09-03.

وبناء على المادة 24 من القانون رقم 09-03 المذكورة أعلاه، صدر المرسوم التنفيذي رقم 12-355 الذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني لحماية المستهلكين واختصاصاته، والمتكون من 27 مادة، وبموجب هذا المرسوم فإن المجلس الوطني لحماية المستهلكين هو جهاز استشاري لدى الوزير المكلف بحماية المستهلك، إذ لا يتمتع بالشخصية المعنوية، ولا بالاستقلال المالي،³ حيث تسجل نفقات سير المجلس في ميزانية الوزارة المكلفة بحماية المستهلك، ممثلة في وزارة التجارة.

2- تشكيل المجلس الوطني لحماية المستهلكين:

يتكون المجلس الوطني لحماية المستهلكين من ممثل واحد عن وزارات كل من: الداخلية والجماعات المحلية، الموارد المائية، الفلاحة والتنمية الريفية، التجارة، الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، الإتصال، الصيد البحري والموارد الصيدية، الطاقة والمناجم، والتضامن الوطني والأسرة.

وممثل واحد عن هيئات ومؤسسات عمومية هي: المركز الجزائري لمراقبة النوعية والرزق، المعهد الوطني للطب البيطري، المركز الوطني لعلم السموم، المعهد الوطني للصحة العمومية، المعهد الوطني لحماية النباتات، المعهد الجزائري للتقييس، المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية، الديوان الوطني للقياس القانونية، الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، والغرفة الوطنية للفلاحة.

¹ - المادة 24 من القانون رقم 09-03 المؤرخ في 25-02-2009، المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 15، المؤرخ في 08-03-2009.

² - المادة 94 من نفس القانون.

³ - هذا ما يستشف من المواد 01 و 24 و 25 من المرسوم التنفيذي رقم 12-355، المؤرخ في 02-10-2012، الذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني لحماية المستهلكين واختصاصاته، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 15 المؤرخ في 08-03-2009.

د. أمال يعيش تمام / ب. محمد غليسي طلحة - جامعة بسكرة (الجزائر)

ويظم المجلس أيضا عضو من كل جمعية حماية المستهلكين المؤسسة قانونا، بالإضافة إلى 05 خبراء في مجال حماية المستهلكين، وأمن وجود المنتوجات يتم اختيارهم من الوزير المكلف بحماية المستهلك،¹ ويمكن للمجلس الاستعانة بأي شخص طبيعي أو معنوي يمكن أن يساعده في أشغاله أو بالنظر إلى مؤهلاته.²

بإجراء مقارنة بين تشكيلة المجلس الوطني لحماية المستهلك المنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 272-92 الملغى، وتشكيلة المجلس الحالي نلاحظ ما يلي:

أ- عدم تمثيل بعض الوزارات كانت ممثلة في المجلس السابق؛ وهي كل من وزارة العمل، ووزارة البحث، البيئة، العدل، النقل، التربية، والمالية، وإذا كان حذف البعض منها يبدو مبررا، إلا أن إلغاء تمثيل وزارات أخرى ذات صلة بحماية المستهلك، كالبيئة والبحث والمالية، يدعو للتساؤل؟ وهذا نظرا لعلاقة هذه الوزارات بالمستهلك.

ب- إضافة ممثلين عن وزارات لم تكن ممثلة في المجلس الملغى، ويتعلق الأمر بوزارات: الموارد المائية، الصيد البحري والموارد الصيدية، الطاقة والمناجم، التضامن الوطني والأسرة.

ت- التوسيع من دائرة تمثيل الهيئات والمؤسسات العمومية، إذ باستثناء المركز الجزائري لمراقبة النوعية والرمز والغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، والمعهد الجزائري للتقييس، فإن بقية الهيئات والمؤسسات تم إضافتها بموجب المرسوم 12-355.

ث- اشتراط المشعر للمستوى والمؤهل العلمي في هذا المجال؛ إذ تمثيل الدوائر الوزارية والهيئات والمؤسسات يكون بمن له رتبة مدير، أو خبير في ميدان الاستهلاك، وهذا عكس المجلس الملغى أين كانت المؤسسات والهيئات ممثلة بمديريها فقط.

إشتراط الحصول على شهادة دراسات عليا أو شهادة لها علاقة بمجال حماية المستهلك³ في ممثلي الجمعيات.

ج- إلغاء تمثيل الجمعيات المهنية.

ح- أصبح بإمكان كل جمعيات حماية المستهلك أن تكون ممثلة في المجلس الوطني لحماية المستهلكين بعد أن كانت الجمعيات تمثل بـ 10 أعضاء فقط.

خ- تقليص عدد الخبراء في مجال حماية المستهلكين وأمن وجود المنتوجات، الذين يعينهم الوزير المكلف بحماية المستهلك من 07 أعضاء إلى 05 أعضاء.

د- توجه المشعر نحو زيادة التمثيل لعدد أعضاء المجلس من الجمعيات على حساب ممثلي الإدارة.

¹ - المادة 03 من المرسوم التنفيذي 12-355، المحدد لتشكيلة المجلس الوطني لحماية المستهلك واختصاصاته.

² - المادة 06 من نفس المرسوم.

³ - المادة 05 من نفس المرسوم 12-355.

هذا ويتم تعيين أعضاء المجلس الوطني لحماية المستهلكين بموجب قرار من الوزير المكلف بحماية المستهلك، لمدة خمس (05) سنوات قابلة للتجديد، بناء على اقتراح من السلطة أو الجمعية التابعين لها¹. وهذا بعدما كانت بموجب المرسوم السابق في المادة 6 منه لمدة (03) ثلاث سنوات فقط²، و دون النص على إمكانية التجديد، وهذا مؤشر في اعتقادنا على نية المشرع ورغبته في الاستفادة من عمل المجلس، بضمان استقراره لمدة معقولة، يمكن للمجلس من خلالها الوصول للغايات والأهداف المبتغاة من وجوده. وما يؤكد هذا التوجه النص على تعيين أعضاء مستخلفين حسب نفس شروط تعيين الأعضاء الدائمين، والذين يستخلفونهم عند انقطاع عهدهم³، وهذا ما لم يتناوله في المجلس السابق الملغى.

3- تنظيم المجلس الوطني لحماية المستهلكين:

تناول المرسوم التنفيذي رقم 12-355 نظام سير المجلس، وكذا الأجهزة التي تمكنه من أداء مهامه على أكمل وجه، كما سنبينه.

أ- نظام سير المجلس الوطني لحماية المستهلكين:

يعد المجلس نظامه الداخلي بعد أخذ رأي الوزير المكلف بحماية المستهلك وزير التجارة حالياً و يصادق عليه بالأغلبية المطلقة لأعضائه في إجتماعه الأول⁴.

ويجتمع المجلس مرتين في السنة في دورته العادية بناء على استدعاء من رئيسه، ويمكن أن يجتمع في دورات غير عادية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وهذا بناء على طلب من رئيسه أو بطلب من ثلثي (3/2) أعضائه⁵، ولا تصح إجتماعاته إلا بحضور ثلثي أعضائه، وفي حالة عدم إكمال النصاب، يتم استدعاء أعضاء المجلس لإجتماع جديد، على أن يعقد في أجل أقصاه 15 يوماً، وفي هذه الحالة يصح إجتماع المجلس مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين⁶.

يصادق المجلس على أرائه واقتراحاته بأغلبية أصوات أعضائه الحاضرين، وفي حالة تساوي عدد الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحاً، وتدون آراء المجلس واقتراحاته في سجل خاص مرقم ومؤشر عليه من طرف رئيس المجلس⁷، ويمكن أن تنشر في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية، وفي كل منشور آخر بعد أخذ رأي الوزير المكلف بحماية المستهلك⁸.

¹ - المادة 04 من نفس المرسوم 12-355

² - المرسوم التنفيذي رقم 272/92، المحدد لتشكيلة المجلس الوطني لحماية المستهلكين واختصاصاته.

³ - المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 12-355 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني لحماية المستهلكين واختصاصاته.

⁴ - المادة 07 من المرسوم 12-355.

⁵ - المادة 17 من المرسوم رقم 12-355، المحدد لتشكيلة المجلس الوطني لحماية المستهلكين واختصاصاته.

⁶ - المادة 18 من نفس المرسوم.

⁷ - نلمس من خلال نص المادة 19 من هذا المرسوم الأهمية التي أولاها لاقتراحات وآراء المجلس وذلك باشتراط تدوينها في سجل مرقم ومؤشر عليه، وهذا ضماناً لعدم تغيير محتواها.

⁸ - المادة 20 من نفس المرسوم.

د. أمال يعيش تمام / ب. محمد غليسي طلحة - جامعة بسكرة (الجزائر)

هذا وتجدر الإشارة إلى أن المجلس يعد برنامج نشاطه قبل بداية كل سنة، كما يعد تقريره السنوي عند نهاية كل سنة، في أجل أقصاه نهاية شهر جانفي من السنة الموالية، و يقوم بإرساله للوزير المكلف بالتجارة طبقا لما جاء في نص المادة 08 من نفس المرسوم.

ب- أجهز المجلس الوطني لحماية المستهلكين؛

يتكون المجلس الوطني لحماية المستهلكين من مجموعة من الأجهزة، تسهل له القيام بمهامه، ويعمل في إطارها، و المتمثلة في: الجمعية العامة، رئيس المجلس، مكتب المجلس، واللجان المختصة،¹ بالإضافة إلى الأمانة الإدارية والتقنية للمجلس.

هذا ويمكن له أيضا أن ينشئ لجان مختصة دائمة أو مؤقتة، طبقا لنص المادة 14 من المرسوم

رقم 12-355

ب-1 الجمعية العامة للمجلس الوطني لحماية المستهلكين؛

تتكون الجمعية العامة من مجموع أعضاء المجلس²؛ أي من ممثلي الدوائر الوزارية، والهيئات والمؤسسات العمومية برتبة مدير الهيئة، أو خبراء في ميدان الاستهلاك على الأقل معينين من طرف الوزير المكلف بحماية المستهلك، و ممثلي جمعيات حماية المستهلك والخبراء، وتكلف الجمعية العامة بالمهام التالية،³

ب-1-1 دراسة برنامج نشاط المجلس والمصادقة عليه.

ب-1-2 دراسة حصيلة نشاط المجلس وكذا تقريره السنوي وتقييمهما والمصادقة عليهما.

ب-1-3 دراسة كل مسألة يعرضها رئيس المجلس أو المكتب أو (3/2) أعضائه، وابداء رأيا فيها.

ب-2 رئيس المجلس الوطني لحماية المستهلكين؛

ينتخب رئيس المجلس من بين ممثلي جمعيات حماية المستهلكين أعضاء المجلس،⁴ ولم يحدد المرسوم طريقة إنتخابه وأحالتها على النظام الداخلي للمجلس، والملاحظ هنا؛ التوجه نحو تكليف جمعيات حماية المستهلك برئاسة المجلس، بعدما كان الرئيس ينتخب من بين جميع أعضائه في المجلس السابق في المادة 07 منه، وهذا مؤشر آخر على الأهمية التي يحضى بها المجلس؛ بمنح المتخصصين في المجال منصب الرئاسة، للتكفل في إطار دوره بحماية المستهلك، خاصة وأنه كما سبق الذكر قد اشترط فيهم شهادة للدراسات العليا، أو شهادة لها علاقة بمجال حماية المستهلك.

¹ - المادة 09 من المرسوم 12-355

² - تجدر الإشارة إلى أن المرسوم الملقى رقم 272/92 في المادة 08 منه لم ينص سوى على وجود لجنتين وحيدتين على مستوى المجلس هما: لجنة نوعية المنتجات والخدمات وسلامتها، ولجنة إعلام المستهلك والرزم والقياسية.

³ - المادة 10 من المرسوم 12-355.

⁴ - المادة 11 من المرسوم 12-355.

هذا وإن إنتخاب رئيس المجلس، من بين ممثلي جمعيات حماية المستهلك، أعضاء المجلس، يعزز الحضور الفعلي لهذه الجمعيات على مستوى المجلس، مما يعطي مكانة هامة لهذه الجمعيات.¹

وينتخب أيضا نائبا لرئيس المجلس، والذي يكون من بين ممثلي الهيئات والمؤسسات العمومية أعضاء المجلس، ليتولى نيابة رئيس المجلس في حالة حدوث مانع مؤقت للرئيس.

والملاحظ على المرسوم المنشئ للمجلس أنه لم يمنح صلاحيات واسعة لرئيسه، ولعل السبب في ذلك يرجع لطبيعته الاستشارية، إذ يقتصر دوره على رئاسة مكتب المجلس، والدعوة لدورات كل من المجلس والمكتب سواء العادية منها أو الغير عادية.

ب-3 مكتب المجلس الوطني لحماية المستهلكين:

يتكون مكتب المجلس من:

ب-3-1 رئيس المجلس رئيسا.

ب-3-2 نائب رئيس المجلس.

ب-3-4 منسقي اللجان المتخصصة.

ولم يقيد المرسوم مكتب المجلس بعدد معين من الاجتماعات، إذ ترك مهمة تحديدها لنظامه الداخلي، الذي يحدد بالإضافة إلى عدد دورات مكتب المجلس، سير المكتب أيضا ومهامه.²

ب-4 - اللجان المتخصصة على مستوى المجلس الوطني لحماية المستهلكين:

يمكن للمجلس أيضا أن ينشئ بداخله لجانا مختصة سواء كانت بصفة دائمة او مؤقتة، يتم تحديد عددها واختصاصها، وتشكيلتها وتنظيمها، وكيفية سيرها، بموجب النظام الداخلي للمجلس.³

ب-5 الأمانة الإدارية والتقنية للمجلس الوطني لحماية المستهلكين:

من أجل أداء المجلس الوطني لحماية المستهلكين مهامه على أكمل وجه، زوده المشرع بأمانة إدارية وتقنية، يديرها أمين عام، يعين بموجب قرار من الوزير المكلف بحماية المستهلك، وأوكل له جملة من المهام تتمثل في: حضور إجتماعات الجمعية العامة، وكذا مكتب المجلس، وصوته فيهما إستشاري، وهو مكلف بأمانتهما، كما أنه مكلف بضمان تسيير الوسائل الموضوعة تحت تصرف المجلس.⁴

وتكلف الأمانة الإدارية والتقنية للمجلس بالمهام التالية:

ب-5-1 تحضير جدول الأعمال، وإرسال الملفات التي تدرس خلال الاجتماعات إلى الأعضاء.

ب-5-2 تبليغ أعضاء المجلس بتاريخ الاجتماعات، وجدول أعمالها.

ب-5-3 إعداد محاضر اجتماعات المجلس.

¹ - هيمية ناصري، جمعيات حماية المستهلك، رسالة ماجستير في الحقوق، تخصص العقود والمسؤولية، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2003-2004، ص 55.

² - المادة 12 من المرسوم 355-12.

³ - المادة 14 من المرسوم 355-12.

⁴ - المادة 15 من المرسوم 355-12.

المحور الثاني: صلاحيات المجلس وتقييم دوره في دعم سياسة حماية المستهلك

أسند المرسوم رقم 12-355 للمجلس الوطني لحماية المستهلك جملة من الصلاحيات، لتمكينه من المساهمة في تحقيق قدر أكبر من الحماية للمستهلك، يمكن من خلالها تقييم دوره في هذا الإطار، وفق ما سنبينه على التوالي.

أولا: صلاحيات المجلس الوطني لحماية المستهلكين

يمارس المجلس الوطني لحماية المستهلك اختصاصاته بموجب آراء واقتراحات، وهذا منبثق من طبيعته كمجلس استشاري، والتي تشمل الميادين التالية:

1- المساهمة في الوقاية من الأخطار: حيث يعمل المجلس الوطني لحماية المستهلكين على المساهمة في الوقاية من الأخطار، التي تتسبب فيها المنتجات المعروضة في الأسواق وتحسينها، بغرض حماية صحة المستهلكين ومصالحة المادية والمعنوية.

2- اقتراح التدابير وإبداء آرائه بشأن مشاريع القوانين والتنظيمات: إذ للمجلس في هذا الإطار تقديم آرائه المتعلقة بمشاريع القوانين والتنظيمات التي يمكن أن يكون لها تأثير على الإستهلاك، وكذا إقتراح التدابير التي من شأنها ترقية وتطوير سياسة حماية المستهلك، وأيضا البرامج السنوية لمراقبة الجودة وقمع الغش، إضافة إلى إستراتيجية ترقية جودة المنتجات وحماية المستهلكين، والتدابير الوقائية لضبط السوق، وآليات حماية القدرة الشرائية للمستهلكين.¹

3- إبداء آراء واقتراحات حول البرامج السنوية لمراقبة الجودة وقمع الغش: تعد المصالح الخارجية لوزراء التجارة ممثلة في المديريات الولائية للتجارة، تقارير سنوية ودورية حول مراقبة الجودة وقمع الغش التجاري، وقد أتاح المرسوم المنشئ للمجلس الوطني لحماية المستهلكين إبداء آرائه واقتراحاته حول هذه التقارير.²

4- المساهمة في استراتيجية ترقية جودة المنتجات وحماية المستهلكين: تضع وزارة التجارة إستراتيجية ترقية جودة المنتجات الوطنية وتأهيلها من خلال مطابقتها مع المعايير المتعامل بها دوليا، مع الرفع من مستوى تنافسية المؤسسات الوطنية وحماية الاقتصاد الوطني، وحماية المستهلك والحفاظ على البيئة، ويمكن للمجلس الوطني لحماية المستهلكين الإسهام في وضع هذه الإستراتيجية، بموجب ما يقدمه من آراء حولها، وما يقترحه أيضا من تدابير تكفل تطبيقها، والتي تهدف بالأساس لحماية المستهلك، من خلال ضمان جودة المنتجات المحلية والمستوردة على حد سواء.

5- جمع المعلومات في مجال حماية المستهلكين: إن طبيعة تكوين المجلس الوطني لحماية المستهلكين التي تتضمن على الخصوص: ممثلي جمعيات حماية المستهلك، ومثلي عديد الدوائر

¹ - المديرية الجهوية للتجارة باتنة، الموقع الإلكتروني/ <http://www.drcbatna.dz> ، تاريخ المعاينة 2017/03/06 على الساعة 17:13.

² - وزارة التجارة الجزائرية، الموقع الإلكتروني/ <https://www.commerce.gov.dz> ، تاريخ المعاينة 2017/03/07، على الساعة 18:32.

الوزارية، ومؤسسات وهيئات عمومية، لها علاقة بمجال حماية المستهلك، إلى جانب خبراء ومختصين في المجال، يتيح له جمع مختلف البيانات المتعلقة بحماية المستهلك، كما يسهل عليه توزيعها، وللمجلس استغلال هذه المعلومات في بناء وتقديم آرائه واقتراحاته، ما يضيف عليها الطابع الواقعي، ويجعلها أكثر فعالية.

6- دعم برامج ومشاريع المساعدة المقررة لصالح جمعيات المستهلكين؛ يعزز تواجد ممثلي الجمعيات في عضوية المجلس ورئاسته، من عملية تقديم الإقتراحات والآراء حول تقديم المساعدات المقررة لصالح جمعيات المستهلكين وتسهيلها، كما له اقتراح التدابير اللازمة لتنفيذها.

7- اقتراح التدابير الوقائية لضبط السوق؛ للمجلس في هذا الإطار العمل على تحسيس وتوعية المستهلك بالمخاطر الناجمة عن استهلاك المنتجات غير المطابقة للمواصفات المحددة قانونيا، من أجل ضبط السوق والقيام بالدراسات والبحوث ذات العلاقة بالنشاط الاستهلاكي عموما، ومشاركة السلطات العمومية في إعداد البرامج والسياسات الوطنية لضبط السوق ولحماية المستهلك.¹

8- المساهمة في حماية القدرة الشرائية للمستهلكين؛ في إطار الدور الاستشاري للمجلس دائما، وفي سبيل حماية القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري، خاصة في ظل تراجع أسعار النفط، بإمكان المجلس تقديم آراء واقتراحات حول أهمية التسليح بالثقافة الاستهلاكية الواعية والسليمة، والتي تجعلنا نستهلك دون أن نتضرر، وذلك من خلال ترشيد عملية الإستهلاك، خاصة في بعض أوجه أو مجالات الانفاق، التي نستطيع أن نجتهد فيها من أجل تقليص الإستهلاك مثل التوفير في استهلاك الطاقة.²

9- المشاركة في ملتقيات إعلامية؛ بإمكان المجلس المشاركة في الملتقيات الإعلامية، ذات العلاقة بحماية المستهلك، وذلك طبقا لنص المادة 23 من المرسوم التنفيذي 355/12، والتي يمكن له من خلالها الاستفادة من تجارب ودراسات واقتراحات المهتمين بهذا المجال، كما يمكن له من خلالها إيصال المعلومات والمقترحات لكل المهتمين بمجال الحماية، وتنوير الرأي العام في هذا الإطار، وتوجيهه نحو السبل الأمثل لحمايته.

10- إقامة علاقات مع هيئات مماثلة أو لها نفس الطابع؛ يمكن للمجلس الوطني لحماية المستهلك إقامة علاقات مع مختلف الهيئات المماثلة له، سواء كانت وطنية أو دولية، أو التي يكون لها نفس الطابع، أي حماية المستهلك.

وعموما يمكن القول بأن صلاحيات المجلس الحالي، ومجالات تدخله، قد عرفت توسعا أكبر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 355/12، مقارنة بالصلاحيات التي كانت ممنوحة للمجلس في ظل المرسوم التنفيذي رقم 92-272 المملو، والتي لا تتجاوز 04 مجالات طبقا لنص المادة 03 منه.

¹ موقع المديرية الجهوية للتجارة باتنة، <http://www.drcbatna.dz>، تاريخ الاطلاع 2017/03/06 على الساعة 17.51.

² موقع الفدرالية الجزائرية للمستهلكين، <http://fac-dz.org>، تاريخ الاطلاع 2017/03/11، على الساعة 20.25.

ثانياً: تقييم دور المجلس في إطار دعم سياسة حماية المستهلك

إن تقييمنا للدور الذي يلعبه المجلس الوطني لحماية المستهلكين في إطار ترقية وتطوير ودعم سياسة المشرع لحماية المستهلك، لن يكون من منطلق عملي، أي من منطلق الإسهامات الفعلية للمجلس في هذا المجال، بل هو على أساس نظري فقط، أي من منطلق ما منح له من صلاحيات، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 355/12، ذلك أنه ورغم مرور حوالي خمسة سنوات على صدور المرسوم المذكور، والمتضمن تكوين المجلس الوطني لحماية المستهلكين واختصاصاته، إلا أن هذا المجلس لم يرى النور حتى كتابة هذه الأسطر، حاله في ذلك حال المجلس الوطني لحماية المستهلك المنشأ بموجب المرسوم التنفيذي 92-272، والذي لم ينصب هو الآخر، ممّا يطرح التساؤل، حول الجدوى من استحداثه، وإصدار قوانين وتنظيمات دون ترجمتها على أرض الواقع.

وفي تقييمنا لدور المجلس، وأهميته، وما يمكن أن يقدمه من إسهامات في مجال حماية المستهلك، بناء على المرسوم التنفيذي رقم 355/12، فإن جملة الصلاحيات التي منحها له مقارنة بالمجلس الملغى، من حيث الاتساع والتنوع، وفق الشرح السابق بيانه، وكذا العناية الخاصة التي حضي بها مقارنة بسابقيه من حيث تشكيلة أعضائه ومؤهلاتهم، وتنوع أجهزته وتعددتها، مؤشر قوي على الدور الحساس والمحوري والفعال المنتظر منه، غير أن ما يضعف من هذه الفعالية ويحد منها، هو طابعه الاستشاري، الذي لا يعكس أهدافه، وما ينتظر تحقيقه عملياً، فدور المجلس مقتصر فقط على تقديم الآراء والاقتراحات للأجهزة الإدارية، المكلفة بالتدخل في إطار حماية المستهلك، وهذا نتيجة لعدم تمكنه من صلاحيات تسمح له بالتجسيد الفعال لتلك الآراء التي يبديها وكذا متابعتها.¹

خاتمة:

لقد حاول المشرع الجزائري من خلال إصداره للقانون رقم 03/09 لا سيما المادة 24 منه، والتي صدر المرسوم التنفيذي رقم 12-355 تجسيدها لها، والمتضمن تكوين المجلس الوطني لحماية المستهلكين واختصاصاته الارتقاء بحقوق المستهلك وتدعيمها، في إطار سياسته لدعم حقوق المستهلك، ويظهر ذلك بإعطاء الأولوية للجمعيات المتعلقة بحماية المستهلك من خلال توسيع مشاركتها في المجلس، وإسناد الرئاسة لها، مع التوسيع من صلاحيات المجلس والتنوع فيها، غير أنه أعاق هذا التوجه عندما أقر للمجلس بالطابع الاستشاري فقط، والذي قوض ما قدمه من مجهودات في هذا المجال. الأمر الذي ارتأينا على أساسه تقديم جملة من التوصيات نوجزها في ما يلي:

- 1- ضرورة التعجيل بتنصيب المجلس الوطني لحماية المستهلكين وتشكيل أعضائه.
- 2- التراجع عن إلغاء عضوية بعض الوزارات في المجلس الوطني لحماية المستهلك لاسيما وزارة البيئة ووزارة المالية لما لها من علاقة مباشرة بالمستهلك.
- 3- تعزيز دور المجلس، بإضفاء الطابع الإلزامي لآرائه واقتراحاته، لاستكمال الفعالية المرجوة منه، في مجال دعم حماية المستهلك، لاسيما وأن هذه الآراء أو التدابير أو الاقتراحات صادرة من ذوي كفاءات

¹ - مولود معمري، مرجع سابق، ص 106.

متخصصة في المجال، ما يجعل فرصة تضييع عمل ومجهود هذه الكفاءات خسارة تحتسب على المجلس، وتضعف من دوره وتحد من أدائه.

4- ولاستكمال هذه الفعالية أيضا نعتقد أنه من المهم الاعتراف له بالشخصية المعنوية، والاستقلالية مالية، تحت ما يسمى "بالسلطات الإدارية المستقلة"، وما يستتبع ذلك من آثار، لاسيما منها صلاحية إصدار قرارات ردعية، في مجال حماية المستهلك، في إطار ما حُوِّل له من صلاحيات.

قائمة المراجع:

- القانون رقم 03-09 المؤرخ في: 25-02-2009، المتعلق بحماية المستهلك، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 15 المؤرخ في 08-03-2009.
- المرسوم التنفيذي رقم 12-355 المؤرخ في: 02-10-2012، الذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني لحماية المستهلكين واختصاصاته، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 15 المؤرخ في 08-03-2009
- المرسوم التنفيذي رقم 92-272 المؤرخ في: 06-06-1992، الذي يحدد تكوين المجلس الوطني لحماية المستهلكين واختصاصاته، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52 المؤرخ في 08-06-1992.
- زوبير أرزقي، حماية المستهلك في ظل المنافسة الحرة، رسالة ماجستير في القانون فرع المسؤولية المهنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2011
- شعباني نوال، التزام المتدخل بضمان سلامة المستهلك في ضوء قانون حماية المستهلك وقمع الغش، مذكره ماجستير في العلوم القانونية، تخصص المسؤولية المهنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2012.
- فهمية ناصري، جمعيات حماية المستهلك، رسالة ماجستير في الحقوق، تخصص العقود والمسؤولية، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2003-2004.
- صياد الصادق، حماية المستهلك في ظل القانون الجديد رقم 03/09 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، شهادة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة 1، 2014، الجزائر
- موقع المديرية الجهوية للتجارة باتنة، <http://www.drcbatna.dz/>
- موقع وزارة التجارة، <https://www.commerce.gov.dz/>
- موقع الضراعية الجزائرية للمستهلكين، <http://fac-dz.org>